



نص الخطاب الملكي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الثامنة

الرباط 9-10-2009

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي جعلنا من آل البيت أولى الناس بالدين والولاية والجنه

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

نتولى افتتاح هذه السنة التشريعية، إثر مسلسل انتخابي، أفضى إلى تجديد مجالس الجماعات المحلية، وهيآت الغرف المهنية والمأجورين، وثلاث مجلس المستشارين.

وعلى أهميتها، فهذه الاستحقاقات ليست إلا شوطا في بناء ديمقراطي، ومهما كانت مصاعب مساره، فإننا ماضون في تعهده بالتصوير: تحصينا لمكاسب هامة لا رجعة فيها، وتقويما لما قد يشوبه من اختلالات، لا هولادة في محاربتها، بالإرادة الحازمة، والتعبئة الفعالة.

هدفنا الجماعي الإبقاء بالعمل الديمقراطي إلى ثقافة راسخة، ومواقف نابعة من اقتناع عميق، بدل اختزاله في مسأله شكلية، أو مزايدات جانبية عابرة؛ وذلك على حساب ما هو أهم بالنسبة للوطن والمواطنين.

إنه جعل المؤسسات المنتخبة، وعلى رأسها البرلمان حصنا، لما نريده لبلائنا من ديمقراطية حقة، ورافعة لما نتوخاه لها، من تنمية شاملة، ومواطنة كريمة، ووحدة عتيده.

ويندرج خطابنا في مرحلة متميزة، بإطلاق وتسريع العديد من الإصلاحات الجوهرية، للحكومة الجيدة، والأوراش التنموية الهيكلية.



كما يأتي في كسرية دقيقة، مصبوعة بأزمنة مالية واقتصادية عالمية. وهذا ما يقتضي انخراطكم الإيجابي، في المجهود الوطني الجماعي، لمواجهة تداعياتها السلبية، ولجعلها حافزا على الإقدام على الإصلاحات والتقويمات اللازمة.

وفي خضم هذا السياق الوطني والعالمي، أصبحت القضايا الاقتصادية والاجتماعية، تتصدر انشغالات المواطنين والمؤسسات.

كما تعد محور السياسات العمومية، وجوهر الممارسة الحزبية الجادة، والعمل البرلماني البناء. وهو ما يتطلب تمكين بلاننا، من هيآت للحكمة التنموية ; تعزيز لديمقراطية المشاركة، التي جعلت المغرب نموذجا لانخراط القوم الحية للأمة، في تدبير الشأن العام. ولهذا الغاية، نؤكد الضرورة الملحة، لاعتماد الإصدار القانوني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الصدد، يتعين الحرص على إقامة هذا المجلس وتفعيله، في نطاق من التناسق والتكامل، بين مختلف المؤسسات الوطنية.

هدفنا انبثاق نموذج مغربي لمجلس اقتصادي واجتماعي، بشكل بجودة آرائه الاستشارية، هيئة دستورية للخبرة والدراسة، بشأن القضايا التنموية الكبرى للأمة. ومن هنا، فإن فعاليته ومصداقيته تكل رهينة بتشكيلة معقلنة، تتكون من خبراء وفاعلين، مشهود لهم بالكفاءة، في المجالات التنموية.

كما أن تعددية تركيبته، تقتضي تمثيله للقوم الحية والمنتجة، من هيآت سوسيو- اقتصادية ومهنية، وفعاليات جمعوية مؤهلة ; فضلا عن الحضور المناسب للمرأة، في عضويتها. وتحسيذا لارتنا في إشراك كافة الكفاءات المغربية، أينما كانت، في هذا المجلس، فإنه يتعين أن يفتح على الصاقات الوطنية، داخل الوطن وخارجه.

معش البرلمانين المحترمين،

إننا نتكسر من هذا المجلس أن يشكل هيئة يقظة، وقوة اقتراحية، في كل ما يخص التوجهات والسياسات العمومية، الاقتصادية والاجتماعية، والمرتبطة بالتنمية المستدامة.



كما نريده إلهاماً مؤمسيا للتفكير المعمق، والحوار البناء، بين مختلف مكوناته، لإنصاح التعاقدات الاجتماعية الكبرى.

أما الحوار الاجتماعي اللازم لتسوية نزاعات الشغل المحلية، فله فضاءاته الخاصة؛ حيث يخل شأننا يتعين على الأصراف المعنية، والسلطات المختصة، معالجة، بروح المسؤولية، والغيرة على المصلحة الوطنية العليا.

وعلى الأمد المنظور، يجدر بالمجلس أن يضع في صدارة عمله، بلورة ما دعونا إليه، من إعداد ميثاق اجتماعي جديد؛ وكذا إبداء الرأي في تناسق وتفاعل المخططات التنموية، والسياسات القطاعية، وتعميق بعدها الجمهوري.

كما نوجه الحكومة لاتخاذ تدابير الملاءمة، الكفيلة بضمان عدم تداخل أو تضارب اختصاصات المجلس، مع صلاحيات الهيئات العاملة في نفس المجال وكما تعلمون، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هيئة استشارية للجهازين التنفيذي والتشريعي.

لذا، فإن حرصنا على الرفع من فعالية عملهما، يجعلنا نتوخى من المجلس الجديد، على الخصوص، إغناء الأداء البرلماني والحكومي، بخبرته ومشورته.

وتكفل غايتنا المثلى تعزيز مكانة البرلمان ومصادقته، وهذا ما يقتضي منكم ارتباطها أقوى بالقضايا التنموية الكبرى للموطن والمواطنين.

وإننا بتفعيل هذا المجلس الجديد، نضع لبنة أخرى، على درب دعم الحكامة التنموية، التي نريدها دعامة أساسية لترسيخ المواطنة الكريمة والفاعلة.

كما نتوخى منها توطيد التضامن الوطني، والمعادلة الاجتماعية، وعمادها مواصلة تقويم منظومة التعليم.

وذلك بتعميق الوعي بأهمية التقدم الذي تم إحرازه، وجسامة الصريق الصويل، التي تقتضي جهوداً دؤوبة، وإيماناً قوياً بالدور الحاسم للمدرسة الوطنية، قوام تكافؤ الفرص، والتربية على المواطنة الصالحة، ومنجم التنمية البشرية.



وبموازاة ذلك، سنواصل تعزيز ما حققناه من مكاسب هامة، في مجال الحكامة المؤسسية، التي ما فتئنا نعمل على الارتقاء بها ; ولاسيما بالإصلاح الجوهري للقضاء، وبالجمهورية المتقدمة، واللاتمركز الواسع. وتلكم هي المقومات الأساسية للإصلاح المؤسسي العميق المنشود. إن مغربا جديدا ينبثق من هذه الدينامية الإصلاحية المقدامة، التي أخلقناها ونرعاها، بالمتابعة والتقويم والاستكمال

ويروح الغيرة على حرمة البرلمان، نؤكد لكم أن مصداقية عملكم، رهينة بانخراطكم القوي في إنجاز ما نقوده، من إصلاحات أساسية، والتحرك الفعال للدفاع عن مغربية الصحراء.

وهذا ما يقتضي منكم انتهاج المبادرات المثمرة، والنقاش الجاد، والتشريع المتقدم، والمراقبة البناءة. وستجدون خديم المغرب الأول في كلبية العاملين، على ترسيخ بناء مغرب الوحدة والتقدم والاستقرار، والسيادة الكاملة، والكرامة الموفورة.

"رب اجعل هذا البلد آمنا، وارزق أهله من الثمرات". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ."